دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	اللسانيات وتوليد المصطلحات
المصدر:	مجلة الاداب والعلوم الانسانية - كلية الاداب والعلوم الانسانية جامعة ابن طفيل بالقنيطرة - المغرب
المؤلف الرئيسي:	المطاد، عبدالعزيز
المجلد/العدد:	ع 7
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2007
الصفحات:	7 - 20
رقم MD:	319485
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	AraBase, HumanIndex
مواضيع:	معايير التوليد، اللسانيات، توليد المصطلحات، المصطلحات، الالفاظ اللغوية، المعاجم، الوحدة المصطلحية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/319485

© 2016 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

اللسانيات وتوليد المصطلحات

الأستاذ عبد العزيز المطاد
كلية الآداب / القنيطرة

مقدمة

من نافلة القول إنه من حق اللساني تأسيس المعايير المتحكمة في معالجة قضية الوضع ضمن المصطلحات وكذا معيار استعمالها؛ إذ تخترع الوحدة المصطلحية، ثم يقذف بها في حلبة الاستعمال، فإما أن يقدر لها الثبوت والرواج، وإما أن تكسد فتمحي، وقد تولد وحدتان مصطلحيتان أو اكثر لمتصور واحد، فتتسابق الوحدات المصطلحية الموضوعة لنفس المفهوم، ثم تتنافس في "سوق الرواج" فيحكم الاستعمال للأقوى، ثم يستضيفه ويطرد الأضعف.

على أن اللساني لا تقف مهمته عند وصف هذه الظاهرة، بل عليه مجاوزة الشرح والتحليل إلى التفسير والتعليل والعثور على المقاييس المتحكمة في رواج المصطلح المولد عن طريق الفحص والاختبار والاحتكام إلى الروائز الأسلوبية المتعلقة بتركيبة المصطلح وصيغته ومدى تناسق فونيماته وانسجام بنيته المقطعية. وعلى اللساني أيضا أن يبحث في أسباب النفور وعدم الرواج الذي يعتري بعض المصطلحات، باحثا في أسباب الاشتراك الدلالي واللبس المعنوي والنشاز الإيحائي، مستعينا في ذلك بحقائق اللسانيات النفسية. فلا قيمة لعمل المصطلحي ما لم تجد انتاجاته استعمالا فعليا من لدن المستعملين.

وبتحصيل اللساني لهذه الحقائق، يكون قد كون بحثا نظريا يمكنه من المرور إلى الممارسة التطبيقية وضعا وتصورا، "فاللساني من حيث ينقد تصنيفات الابتكار المصطلحي، ومن حيث ينقد المبتكرات الاصطلاحية: ما راج منها وما لم يرج، يقتني حصانة معرفية تؤهله إلى صوغ الدوال طبقا لكل مدلول طارئ سواء أكان ذلك من حوزة تخصصه العلمي أم في حيز شعاب أخرى من شجرة المعارف. ومما تأسس من درجات التتابع يغدو عالم اللسان أحق الناس بإرساء ركائز التنظير في علم المصطلح بشمول"(1).

(1) – المسدي عبد السلام: "النواميس اللغوية والظاهرة الاصطلاحية" – ص 17.

1 - الصلات الاستلزامية بين اللسانيات و الوضع الاصطلاحي :

تتضافر إذن العناصر اللسانية (صرف / تركيب / دلالة) وطرائق التوليد المعجمي إبان إنتاج الوحدة المصطلحية؛ لأن الاختراعCréation)) هو عبارة عن صياغة قطعة لغوية حاملة لمحتوى دلالي محدد طبقا للإمكانيات التي يتيحها النظام اللغوي، فالاختراع إذن عمل لساني محض. وهذا ما يميز اللسانيات التي تقوم بالدور المركزي في عملية الخلق المعجمي بصفة عامة والتوليد المصطلحي بصفة خاصة، وذلك بإمداداتها اللغوية (صرف–تركيب–دلالة) لتوليد مصطلحاتها اللسانية، ثم تخلق مصطلحات باقي المجالات بنفس هذه الوسائل. وهذا ما يجعلنا نرى بأن التوليد المصطلحي هو أحد مهام اللساني، لأنه يعتمد (أي التوليد) على آليات لسانية، ويتطلب معرفة شاملة بتاريخ اللغة وصرفها ودلالتها. وعلى المصطلحي كذلك أن يكون عالما بلغة أجنبية أو ما يزيد وأن يكون قد تلقى تكوينا نظريا في اللسانيات العامة (Linguistique Générale). يقول آلان راي(Alan Rey) "تدرس المصطلحية العلامات اللسانية مثلها في ذلك مثل اللسانيات وعلم العلامات، إلا أن هناك اختلافا بين علم المصطلح والعلمين السابقين. فإذا كانت اللسانيات وعلم العلامات يهتمان بالعلامة اللسانية في عمومها فإن علم المصطلح يعنى بنوع خاص من العلامات اللغوية ألا وهي الأسماء باعتبارها مصطلحات ولا يهتم بالأفعال والحروف والأدوات. فالاسم بالمعنى المنطقي يفسر كعنصر مستقل في التجربة البشرية الفردية وكذا الجماعية التي يسميها أو يخصصها أو يعبر عنها المستعملون"(2).

وعلى العموم فإن البحث الاصطلاحي باعتباره تنظيما نسقيا للمفردات الخاصة، يظل تابعا لنظام اللغة العام وهذا ما يبرر مقاربة لسانية للاصطلاح، فالمصطلحات وحدات لغوية تخضع بصفة نسقية لمبادئ سلامة التكوين التي تتحكم في اللغة العامة.

إلا أن اللساني وإن كان قادرا وحده على توليد مصطلحات اللغة اللسانية، فإنه يقف عاجزا على إنجاز ذلك في باقي اللغات الخاصة، لأنه يلزمه شريك متخصص في اللغة النظرية موضوع الخلق والتوليد، لذلك نرى بأن من يجب أن تسند إليهم مهمة الصوغ المصطلحي هم: المصطلحيون وأهل الاختصاص العلمي باعتبار أن المصطلحي هو قبل كل شيء عالم لسان؛ لأنه يتعامل مع اللغة في إطار نظرية محددة المعالم وهي النظرية المصطلحية. ومن هذه الزاوية، يمكن اعتبار "المصطلحية" فرعا من فروع اللسانيات مثلها في ذلك مثل "التداوليات" التي تحاول الجمع بين الخصائص الصورية والدلالية

(2) - Alan Rey (1979): "La terminologie: noms et notions" - P 21-22.

للغة وبين مجال استعمالاتها. ف"التداولي" هو قبل كل شيء عالم لسان، كذلك المشتغل في إطار اللسانيات الاجتماعية أو النفسية فهو لساني أولا، ثم عالم اجتماع أو نفساني ثانيا. والمصطلحي كذلك فإنه عالم لسان قبل أن يكون مصطلحيا.

إن توليد وتوالد المفردات يخضع لمبادئ وقيود نظرية ومنهجية من شأنها أن تكون علما مستقلا هو "المصطلحية". وبدهي أن يكون هذا العلم فرعا من فروع علم اللسان، وان يستورد أصولا نظرية وحلولا عملية من هذه الفروع. فمن موارد بناء هذا العلم ضوابط التوليد Neology) والأثالة (Etymology) والمعجميات (Lexi-cology) بما تضم من جوانب دلالية (Semantics) وصرفية (Morphology) على الخصوص، كذلك ضوابط الترجمة Translation)) حين يتعلق الأمر بقاموس متعدد اللغات، فهذه العلوم وغيرها من شأنها البحث في المفردات وضبطها معنى ومبنى، ووسائل التوليد في اللغة، ووسائل الانتقال من لغة إلى لغة. فوضع وحدة مصطلحية جديدة في إحدى اللغات الخاصة، لا بد فيه من الالتجاء إلى وسائل التوليد الصورية كالاشتقاق والنحت والتعريب وإلى آليات دلالية نحو المجاز والترجمة وهي وسائل لسانية تهم عالم اللسان وتدخل في حوزة تخصصه فلا جرم كان التوليد أو الصوغ المصطلحي إحدى مهام اللساني.

إن المقاربة اللسانية للاصطلاح تقوم في أساسها على كون اللغة المتخصصة ما هي إلا إسقاط لنظام اللغة العام في مجال معرفي معين. فما من شك في أن العبارات الاصطلاحية، في بنيتها الصوتية والصرفية، والتركيبية يجب أن تخضع لنفس ضوابط اللغة العامة، وكلما خرجنا عن هذه الضوابط يقع التشكيك في سلامة العبارة[3].

وقبل الحديث عن هذه الوسائل الصورية والدلالية التي تمكن اللساني من خلق وحدات اللغات النظرية نود أن نشير إلى أن الطبيعة المزدوجة في توليد الوحدة المصطلحية، ونقصد جهود اللغويين من جهة وجهود أهل الاختصاص من جهة ثانية من أجل صوغ هذه الوحدة، قلما كانت تتم عند العرب القدماء على هذه الشاكلة، لأن الفقيه والأصولي والمفسر والمنطقي والكيميائي، هو أيضا ذلك اللغوي الملم بأسرار النحو والبلاغة.

ففي حين أن اللساني الممسك بآليات التوليد (الصرفية والاشتقاقية والدلالية والتركيبية) يتحكم في الأدوات المولودة للدال (Signifiant) وينفلت له المدلول العلمي الخارج عن حوزة تخصصه، يكون العالم المتخصص ممسكا بالمدلول (Signifié) العلمي

(3) - الفاسي الفهري: "المقارنة والتخطيط" - ص 138.

بينما ينفلت له الدال الذي هو من حوزة تخصص اللساني، أما اللغويون القدماء من العرب فغالبا (إن لم نقل دائما) ما كان الواحد منهم متمكنا من الدال والمدلول معا. فترى الكيميائي والفيلسوف والمنطقي... كل منهم يصوغ مصطلحاته دون الاستعانة بلغوي متخصص، لأنه ممسك بأسرار النحو والبلاغة وباقي العلوم العقلية والنظرية ..

3 - معايير التوليد والتداول بالمصطلح:

تتحكم في تداولية الوحدة المصطلحية وتوليدها معايير متعددة تمكنها من بلوغ الكفاية التداولية، ومن الإيصال إلى الإفهام داخل إحدى اللغات النظرية. وفقدان المصطلح لبعض هذه المعايير يسقطه في الفردي والذاتي ويقطع عليه طريق الوصول إلى الكفاية التداولية. فلا تواصل داخل الحقول أو المجالات المتخصصة بدون مصطلحيات اللغة الخاصة، لأن مفاتيح العلوم مصطلحاتها، وبدونها يتعذر التواصل وإدراك المفاهيم الخاصة وإيصال الأفكار، ولا يمكن تصور لغة خاصة كاللغة اللسانية مثلا بدون مصطلحات، ولا لغة نحوية، بدون مصطلح نحوي، ولا مجال متخصص، بدون لغة خاصة، ولا تواصل علمي، بدون تواضع اصطلاحي. فالوظيفة الأساسية للغة التخصص هي التعبير وإيصال المحتوى الخاص، والوظيفة الأساسية للمصطلحات هي محاولة إيصال المفاهيم في إطار التواصل المتخصص.

إننا نستعمل المفاهيم العلمية والتقنية بمساعدة المصطلحات. المصطلح إذن من وجهة النظر هاته هو عبارة عن أداة (Outil) للتفكير العلمي، لذلك يجب أن يكون كاملا قدر الإمكان. واحترام هذا الشرط هو الوسيلة الوحيدة التي ستمكن المصطلحات من أن تلعب دورا تقدميا، وأن تمكن من تطور المجال العلمي.

فتحقيق التواصل الجيد داخل اللغة النظرية أو الخطاب المتخصص يتوقف على بعض المعايير المتحكمة في جودة الوحدة المصطلحية المتواصل بها، وتمكنها من تحقيق الكفاية التداولية بين المتخصصين في إحدى اللغات النظرية، وتجعلها أداة طيعة لنقل المحتوى أو المعنى الخاص والفكر والتعبير، بحيث تحل حلولا تاما مكان المفهوم الذي تحمله. وقصور المصطلح على تمثيل المفهوم يشوش على الإفهام ويقطع التداول. وبتعدد الوحدات المصطلحية القاصرة عن الإيصال الدلالي، يسقط الخطاب في الغموض والفردي، ولا يفهمه إلا طرف واحد من أعضاء عملية التخاطب.

الوحدات المصطلحية تشكل نظاما مبنينا لارتباط بعضها ببعض مشكلة حقلا مفهوميا موحدا. وسقوط إحدى الوحدات من هذا النسيج أو النظام من ا لمفاهيم،

يشوش على النظام بأكمله. فكل وحدة تحمل معنى مكملا للبناء النظري، وهو جزء لا يتجزء من البناء بأكمله. وسقوطها أو سقوط جزء من معانها، يعني هدم طرف من البناء.

إن المعايير المتحكمة في جودة المصطلحات المولدة، منها ما هو تركيبي وما هوصرفي أوصوتي، وما هو دلالي. فلا شك أن هناك عدة دوال مصطلحية بإمكانها أن تحمل نفس المدلول المنتمي إلى إحدى اللغات الخاصة، إلا أن هذه الصيغ أو الدوال تتفاوت في إفادتها لذلك المفهوم أو المعنى المقصود. ولتحقيق التداول الجيد، يلزم توليد المصطلح بحيث يمتنع أن يوجد ما هو أشد تناسبا واعتدالا في إفادة ذلك المعنى منه. هذا الاختراع تراعى فيه الجوانب أو المعايير الصرفية والتركيبية والصوتية والدلالية للوحدة المصطلحية. نحو عدد فونيماتها وحروفها ومورفيماتها وكلماتها (إذا كان مصطلحا مركبا)، ومدى استجابتها لمعيار الإيجاز والاختصار والاقتصاد اللغوي ولمعيار الدقة في التعبير عن المعنى أو المفهوم الذي تحمله.

وعلى العموم، يمكن القول بأن هناك من المستويات أو المعايير الواجب مراعاتها أثناء التوليد لبلوغ الكفاية التخاطبية بالمصطلح: مستوى تركيبي–اشتقاقي ومستوى دلالي ومستوى نطقي–كتابي.

4 - المستوى التركيبي–الاشتقاقي:

يحتم هذا المعيار على الوحدة المصطلحية المولدة أن تكون موجزة وقابلة للاشتقاق حتى تتمكن من الدخول في أسيقة مختلفة، أي أن تكون قابلة لتكوين أسر مفهومية انطلاقا من الجذر كي تستطيع الخروج من صنف الأسماء إلى صنف الأفعال وإلى صنف الصفات حسب ما يقتضيه السياق الجملي الواردة فيه. والمصطلحات تبلغ أعلى درجة في التواصل أثناء توفرها على هذه الخاصية الاشتقاقية، فمصطلح كالبؤرة مثلا يمكنه الدخول في سياقات وتركيبات جملية مختلفة لقابليته التجوال بين مقولات نحوية مختلفة (Catégories grammaticales)، إذ نقول بأر ويبئر وتبئير ومبأر وبؤري... كذلك في مصطلح كالخبر نقول: أخبر ويخبر وإخبار ومخبر وخبري... فالمصطلح يأتي مرة اسما وأخرى فعلا وثالثة صفة بحسب ما يقتضيه سياق الاستعمال، وذلك بفضل طواعيته الاشتقاقية، مما يسهل التداول والتواصل به في اللغة اللسانية. فالوحدة المصطلحية المثالية هي التي تستطيع أن تخلق انطلاقا من نفس الجذر عدة أسر مفهومية تتسم بالطواعية التركيبية والخضوع للقواعد الإعرابية طبقا لمقولة المصطلح التركيبية

ووظيفته النحوية وأن توحي الصيغة بالمعنى كدلالة فعال مثلا على المرض (فصام- جدام-سعال-زكام . . .إلخ) .

5 - المعيار الدلالي :

وهو أن يكون المصطلح دقيقا وشاملا للمدلول في كل تفاصيله وجزئياته داخل الإطار النظري المستخدم فيه فالمعنى لا يكون واضحا جليا إلا إذا كان اللفظ الدال عليه دقيقا، ولا يكون المعنى غامضا أو غير مفهم إلا إذا كانت العبارة التي يؤدى بها عبارة قلقة .

والمتأمل في هذين المستويين (التركيبي-الاشتقاقي والدلالي) سيلاحظ أنهما لا يخلوان من تعارض، وهذا ما عبر عنه "لوط" (Lotte) بقوله : "يجب على المصطلحات العلمية والتقنية أن تكون دقيقة ومختصرة (أو موجزة) ، هذان الشرطان غالبا ما يتعارضان بحيث يهمل أحدهما إبان خلق المصطلحات (4)(Création des termes) .

هذا التعارض، راجع إلى كون احترام شرط الدقة في المصطلح يؤدي أحيانا إلى ظهور مصطلحات مركبة من عدة وحدات معجمية، وصعوبة هذه المصطلحات المركبة في التداول والاستعمال يؤدي إلى تعويضها أو إبدالها بوحدات مصطلحية بسيطة أو موجزة، سهلة التداول لكنها أقل دقة وهذا ما عبر عنه فخر الدين الرازي بقوله : "اللفظ المفرد أخف على اللسان من المركب"(5) . فهناك إذن صراع ما بين متطلبات الدقة من جهة ومتطلبات الإيجاز من جهة أخرى، وهذا ما يؤدي أحيانا إلى خرق مبدأ التوحيد في المصطلح وظهور مصطلحات مترادفة . فالمصطلحي يروم دائما التعبير بأكبر قدر ممكن من الدقة عن المفهوم مما يجعل كثيرا من المصطلحات تقارب التعريف وهذا يخرق مبدأ البساطة والإيجاز لأن المصطلح الطويل ينفر السامع والقارئ والمتلفظ على حد سواء ومع تعذر استيعاب المصطلح يصعب تداوله .

ولقد نصت المنظمة الدولية للتقييس في توصيتها رقم 704 (أبريل 1968) على ضرورة أن تكون المصطلحات موجزة بقدر المستطاع مع شروط الوضوح؛ لأن الاقتضاب في صوغ المصطلحات قد يؤدي -في غياب شرط الوضوح- إلى صعوبة الفهم وتداعي دلالة المصطلح .

(4) - D.S. Lotte: "Principe d'établissement d'une terminologie scientifique" - p 3.

وانظر كذلك :

"Rostilav Kocourek: "Terminologie et efficacité de la communication .

(5) - الرازي : المحصول . ج.1 ق.2 -ص 145 .

وفي مجال صوغ المصطلحات العربية، فقد نصت ندوة "توحيد منهجيات وضع المصطلحات العلمية الجديدة" (الرباط 1981) على تفضيل الكلمة المفردة على المفردتين أو أكثر في التركيب لأنها تساعد على الاشتقاق والنسبة والإضافة والتثنية والجمع...).

ولقد خضعت بعض التركيبات المصطلحية لعمليات حذف واختصار للحد من عناصرها الضعيفة (حروف، أدوات، مفاعيل) ولاكسائها دلالات واضحة بحسب ما تنص عليه شروط التسمية المصطلحية وفق توصيات المنظمة الدولية للتقييس، فقد يوضع المصطلح أولا في هيئة مركب من عنصرين ثم يتحول بالاستعمال والتداول إلى عنصر واحد، وفق قاعدة الحذف التحويلية التالية: ($a + b \rightarrow b$). ومثال ذلك المركب الاسمي (Motor car) الذي أصبح (Car سيارة) وفقا لمبادئ الاقتصاد اللغوي المحكوم بقانون الجهد الأدنى في التعبير، حيث تم الاكتفاء بالعنصر المحدد وحذف ماعداه[6].

بالإضافة إلى ذلك هناك تعارض ما بين شرط الدقة والطواعية في الاشتقاق. فالتناقض موجود إذن بين المستوى التركيبي-الصرفي للمصطلح وبين نظيره الدلالي، أي: بين بلوغ الدقة وبين الإيجاز وقابلية الاشتقاق.

نطرح في ضوء هذا الخلاف السؤال التالي: هل التواصل سيكون جيدا إذا استعملنا مثلا مصطلحات موجزة من قبيل: "اللسانيات"؛ "الآنية"؛ "الزمانية"؛ "السيكو-لسانيات"... أم إذا استعملنا مرادفات مطولة لها لكنها دقيقة مثل: "علم اللغة"؛ "المنهج السكوني"؛ "المنهج التاريخي"؛ "اللسانيات النفسية"...؟

هذه الأزواج المصطلحية، تعبر عن نفس التصور، لكنها تختلف من حيث مبدأ الدقة والاقتصاد اللغوي. فالميل إلى الاختصار أو الاقتصاد في مصطلحات اللغة الخاصة، غالبا ما يكون على حساب الدقة في المعنى، علما أن الاقتصاد اللغوي مطلوب ومرغوب في المصطلح، فهو يوفر الجهد وييسر التداول.

إلا أن هذه الوظيفة الاقتصادية، قد تعيق التواصل، وتحول دونما تحقيق الكفاية التداولية للمصطلح عند غياب شرط الدقة أو الوضوح، نحو: غموض المصطلح الموجز "جيولوجيا" إذا ما قارناه بالمصطلح المطول أو المركب "علم طبقات الأرض"؛ لذلك، فقد يؤدي المصطلح المركب من عدة وحدات معجمية وظيفة تداولية أجود من المصطلح البسيط أو المركز؛ لأنه يعتمد على التفصيل مقتربا في ذلك من التعريف، كقولنا: "المنهج التاريخي أو ا لزماني" عوض "الدياكرونية" مما ييسر وظيفة الإفهام وإيصال

(6) - جواد حسني سماعنة: "التركيب المصطلحي" ص 40.

المحتوى الدلالي للمصطلح، لكن هذه الوظيفة، تتم على حساب وظيفة الاقتصاد اللغوي، ويوافق صاحب "المقابسات" من يقصر في اللفظ لأجل المعنى ويقول: "إذا استقام لك عمود المعنى في النفس بصورته الخاصة، فلا تكثرت ببعض التقصير في اللفظ... وليس هذا مني تساهلا في تصحيح اللفظ واختلاف الرونق، وتخير البيان، ولكن أقول متى جمع اللفظ ولم يوات، واعتاص ولم يسمح، فلاتفت نفسك حقائق المطلوبات وغاية المقصودات، فلأن تخسر صحة اللفظ الذي يرجع إلى الاصطلاح أولى من أن تعدم حقيقة الغرض الذي يرجع إلى الإيضاح"(7).

قد يبدو المستوى التركيبي–الاشتقاقي للمصطلح والمعتمد على الاقتصاد وقابليبة الاشتقاق غير مهم في القضية المصطلحية، إلا أن عدم توفر هذا المستوى، قد يؤدي إلى سقوط بعض المصطلحات من التداول والاستعمال، ويحول دون رواجها لطولها ولصعوبة التلفظ بها. ومعلوم أن دليل نجاح المصطلح في الاستعمال هو معجمته أي: إدخاله إلى المعاجم أو القواميس. إلا أن هذه الأخيرة، قلما تدخل في بطونها المصطلحات المركبة. وتركز على الوحدات المصطلحية البسيطة أو المركزة لسهولة تصنيفها وترتيبها.

وغاية القول في هذا الباب، أن بلوغ الدرجة المثلى في التداول أو التواصل بالمصطلح، يقتضي الجمع بين شرطيْ الاقتصاد اللغوي والدقة، وذلك لا يتم إلا بمعرفة جميع الإمكانات التركيبية والدلالية والصرفية التي توفرها اللغة لخلق وتوليد المصطلحات.

6 - مستوى النطق والكتابة:

المحافظة على هذا المستوى أثناء توليد المصطلحات يساعد على الجودة في التواصل، وهو ليس مستوى مركزيا، لكن المبالغة في إهماله قد تؤدي إلى عدم رواج الوحدة المصطلحية أو إلى إقصائها ثم استبدالها بوحدة أيسر نطقا وكتابة. لذا وجب احترام قيود التأليف الصوتي والصرفي أي خضوع المصطلح لقواعد التأليف الصوتية والصرفية ومدى تناسق صوامته وصوائته وانسجام بنيته المقطعية. وهنا يطرح المشكل بخصوص جملة من ا لمصطلحات المعربة والدخيلة والمنحوتة.

لقد نفر العرب الأقدمون من ألفاظ نحو: "الهعخع" –وهو اسم نبات– لتنافر حروفه وصعوبة نطقه ولاشتماله–حسب الرازي–على ما اصطلح عليه ب"العود إلى ما عنه البدء"، مما يجعل نطق مثل هذه الوحدات متعسرا بسبب القرب القريب لمخارجها،

(7) - أبو حيان التوحيدي: "المقابسات" ص 300-299.

ولتكرير أجزاء المصطلح. وقد تخلى المفكرون العرب القدماء كذلك على العديد من المصطلحات لصعوبة رسمها (كتابتها) ونطقها، ثم استبدلوها بمصطلحات أيسر نطقا وكتابة، كإبدالهم لمصطلح "إيساغوجي" في المنطق ب "المدخل إلى المنطق"، ولتحقيق مبدأ الاقتصاد اللغوي أو الإيجار اكتفوا بقولهم: "المدخل"، واستبدلوا مصطلح "قطاغورياس" ب "كتابة الأسماء المفردة" ودفعهم الميل إلى الإيجاز في المصطلح إلى تعويضه بمصطلح "المقولات". كذلك استبدلوا مصطلح "باري ارمينياس" بمصطلح "كتابة الأسماء المجموعة إلى غيرها"، ثم غيروه بما هو أشد إيجازا واقتصادا منه وهو مصطلح "العبارة"... فمستوى النطق والكتابة كما يتضح، اهتم به العرب القدماء وأخضعوا الألفاظ لما أسموه بشرط الفصاحة، ووضعوا في ذلك ضوابط دقيقة تحكم رواج أو استعمال المفردات. فالفصيح عندهم هو اللفظ أو المصطلح المستعمل بكثرة وذلك لتوفره على الشروط التالية:

أ – خلوصه من تنافر الحروف.

ب – بعده عن الغرابة.

ج – عدم مخالفته للقياس اللغوي.

د – خلوصه من الكراهية في السمع.

هذه الشروط الأربعة المتحكمة في جودة اللفظ واستعماله تتعلق بمستوى النطق والكتابة، ولقد وضع البلاغيون شروطا لبناء الكلمة العربية الجيدة منها:

1.6. أن تكون متوسطة، في قلة الحروف وكثرتها:

والبالغ فيها الثلاثيات، لاشتمالها على المبدأ والوسط والنهاية. والسبب فيه أن الصوت تابع للحركة، والحركة لا بدلها من هذه الأمور فمتى كانت هذه المراتب أتم ظهورا في الحركة كان الكلام أسهل جريانا على اللسان. وأما الرباعيات والخماسيات فلا يخفى ثقلها. والسبب فيه زيادتها على الدرجات الثلاث التي يتعلق بها كمال الصوت.(8)

2.6. الاعتدال في حركات الكلمة:

فإذا توالت خمس حركات كان ذلك في غاية الخروج عن الوزن وأما أربع حركات فإنها في غاية الثقل أيضا، بل المفيد توالي حركتين يعقبهما سكون، أو إن كان لا بد

(8) – الرازي "نهاية الإيجاز" – ص 124_126. و الهعخع إسم نبات

فتوالي ثلاث حركات. (8)

3.6 أن يكون التركيب معتدل المزاج:

فإن من التركيبات ما يكون متنافرا والسبب في هذا التنافر إما القرب القريب لمخارجها وذلك لأن ما كان كذلك يحتاج فيه إلى حبس الصوت في زمانين متلاصقين فلا يظهر الحرف الأول، وإما وجوب العود إلى ما عنه البدء، كقولهم: "الهعخع"(8).

7 - تشابه الدوال وإعاقة التداول:

هناك مستوى كتابي آخر يجب احترامه إبان توليد مصطلحات اللغة النظرية، هو اجتناب اتخاذ مصطلحات متشابهة الدوال داخل نفس اللغة الصناعية، كي لا يقع اللبس بين الدوال، فتختلط–من جراء ذلك– المفاهيم، ويعطل التواصل.

إن اختيار أو صياغة دوال لغوية متباعدة الأشكال في اللغة الاصطلاحية يساعد على تحقيق التواصل الجيد داخل الخطاب المتخصص. إلا أن شرط تباعد الدوال هذا، قلما يحترم في اللغات الخاصة، كاللغة اللسانية مثلا. إذ تجد مناهجها تعج بمصطلحات دوالها متقاربة، ومن ذلك قولهم:

أ – Référence / Référent

ب – Signifié / Signifiant

ج – Destinataire / Destinateur

د – Illocutaire / Illocutoire / Perlocutaire

هـ– Périscolaire / Parascolaire.

و – الدليل / الدال / المدلول.

ز – الأصواتية / الصواتة / الصوتية.

ح – صوامت / صوائت / صوتات / صويتة / صوتيات.

فالالتباس الشكلي لهذه المصطلحات، قد يؤدي إلى التباس معنوي، بحيث تختلط المفاهيم على المتلقي ويتعذر التواصل. فهذه الأشكال المتشابهة يمكنها أن تزعج أكثر مما تسهل التواصل. ففي اللغة اللسانية مثلا تجد في المجال الصوتي مصطلحات تتقارب مداليلها بسبب تشابه دوالها وتستعملها المدارس اللسانية مرة كمترادفات ومرة كمصطلحات متمايزة. ومن هذه المصطلحات:

Phonemics – Phonology – Phonematics – Phonetics.

(8) – الرازي "نهاية الإيجاز" – ص 124_126. و الهعخع إسم نبات

يعبر "هرينجتين" (Harrington) بمصطلح (Phonematics) عن أسس الكلام الفيزيائية والفونولوجيةوالنفسانية ولا تتميز عنده Phonematics من Phonetics فكلاهما يراد به الوقوف على الوحدات التلفظية الدنيا ولا يبتعد "كريستال" (Crys-tal) في معجمه عن هذا الاصطلاح. فهو يعني بهذا المصطلح "الصوامت" و"الصوائت" و"التطريزات" ففونيميك (Phonemic) بهذا المفهوم تعتبر مرادفا لفونولوجي ولقد ترجم تمام حسان (Phonimic) بأبجدية وهذه الكلمة لا تشمل الصوامت والصوائت ومن هنا يأتي ضعفها. ثم إن "فونيمكس" عند "هامب" (1968 Hamp) تعني نظرية طبيعية وتقليبات الأصوات اللغوية. وتتقابل مع "الصواتة". وبنفس المصدر نجد أن "فونيمكس" تعني تحليل الكلام إلى صوتات (Phones) وترتيب الصوتات في صوتيات. ويؤكد "هامب" (Hamp) فيما بعد أن فونيمكس تصف صوتيات لغة وتبين استعمالاتها، وتعرف بترتيبها، فمرة تعني "فونيمكس" عنده ما تعنيه" صواتة"، ومرة تعبر عن تصنيف الصوتيات"(9).

فكيف يمكن إذن التواصل داخل اللغة الصوتية بهذه الدوال أو الأشكال المتشابهة والمتداخلة المعاني والمفاهيم؟

(9) - إدريس السغروشني: "مدخل إلى الصواتة التوليدية" - ص 24-23.

لائحة المصادر والمراجع

أ - باللغة العربية:

التوحيدي (أبو حيان):

- "المقابسات تحقيق: محمد توفيق حسين دار الآداب -بيروت- ط 2، 1989م.

الرازي (فخر الدين):

أ - "المحصول في علم أصول الفقه"، دراسة وتحقيق: طه جابر فياض العلواني، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1399هـ - 1979م.

ب - "نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز"، تحقيق ودراسة، بكري شيخ امين، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، تشرين الأول، أكتوبر 1985م.

سماعنة جواد حسني:

- "التركيب المصطلحي طبيعته النظرية وأنماطه التطبيقية:، مجلة اللسان العربي، عدد 50، عام 2000.

الفاسي الفهري (عبد القادر):

- "المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي"، دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى، 1998، البيضاء.

المطاد عبد العزيز:

أ - التوليد الصوري للمصطلح: مجلة كلية الآداب-القنيطرة- العدد:-6 2006

ب - "المصطلح اللساني"، مجلة مجرة، العدد 1996-3، دار البوكيلي للطباعة والنشر.

ج - "المصطلح وأقسام التعريف في الفكر العربي القديم"، مجلة كلية الآداب، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، العدد 2، 1999.

د - "مناهج البحث في المصطلح من خلال كتابات الرازي"، منشورات المناهج، الرباط، الطبعة الأولى، 1999.

هـ - "التوليد الدلالي للمصطلح بين قوة المجاز وإمكانات الترجمة"، مجلة كلية الآداب، القنيطرة، العدد 4، 2003.

ب – باللغة الأجنبية :

D. S Lotte : 1981

– " principe d'établissement d'une terminologie scientifique et technique ", (dans : texte choisis de terminologie, Gisterm, Université Laval, Québec, 1er trimestre. Canada).

Rey (Alain) : 1979

– " La terminologie noms et notions " PUF, Paris (que sais-je ? 1780).

Kocourek Rostilav : 1985

– " Terminologie et efficacité de la communication : critère linguistique (dans : Meta ; journal des traducteurs ; Vol 30N° 2 Montréal ; Juin).